

(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (5)

الأمريكيون يتخذون القرارات ويعرضون المواضيع علينا شكلياً



فريد ايار

لندن

شاركنا في ذلك الاجتماع الاجتماعي اللاحق السيد جابر تلاك الذي قال بان لديه عرضاً من متعهد لتصليح البناء وفقاً للخراطط المقدمة وأن مبلغ التصليح هو ثلاثة ملايين وخمسة الف دولار.....!!!!

هالتي هذا القول لأسباب عديدة منها من قول هذا الشخص الذهاب والتباحث مع المتعهدين؛ ولماذا لا نستدرج ثلاثة عروض لتصلح البناء وتقديم عرض واحد جديده يمكن ان يكلف أقل من هذا المبلغ ... بدأ ان كل شيء كان مهيئاً وانهم، أي الأمريكيان، يعرضون علينا المواضيع شكلياً لأن القرارات تكون متخذة اصلاً مما لا يمكن

ولا تظن ان يقول به... ولاني املك قدرأ بسيطا من المعرفة في عمليات البناء وترميم العقارات، فقد طرحت بعض الاسئلة على السيد جابر تلاك قائلا له من طلب منك الذهاب والاتيان بعرض التصليح هذا؟ من رسم الخراطط ووضع مواصفات التصليح ليقوم المتعهد بوضع هذه التقديرات؛ وهل لديك دفتر شروط لتصلح البناءة ومن وضعه، وهل هذا العمل هو خارج صلاحيات مجلس المفوضين ام هو

من صلب صلاحياته؟ قال جابرت تلاك ان هناك متعهدا واحدا معتمداً من سلطة الاحتلال ومن الجهات المسؤولة عن ان المنطقة ولا يمكنها استخراج ثلاثة عروض كما تنص القوانين العراقية وعليها التعامل مع هذا الجهة فقط وان دفع لها ما تطلب... كان ما يقوله جابرت تلاك غريباً على بالذات، فما جرت في اول عمل فعلى لنا وعلينا تنفيذ رغبات متعهد سلفا فكيف الحال عند اجراء الانتخابات؟ قلت لجابرت ، وكنت المحاور الوحيد لانسف، ان تصلح البناءة ويشكل جدا لا يتجاوز طويلاً نصف مليون دولار، فلماذا تقوم بتصليحها المجلس بواسطة متعهدين عراقيين ويشكل مباشر؛ اجاب جابرت كلاً ان جميع من يعملون في المنطقة الخضراء والمنحوت باجات دخول المنطقه وان المصلحة الامريكينة العسكرية لا يمكنها منح هذه الباجات لعمال البناءة التي خارج المنطقة اثناء حديثه تذكرنا المثل العراقي الذي يقول إذا اردت اربنا خذ اربنا وإذا اردت غزاً اخذ اربنا... بعد حديث وناقش استمر طويلاً ابديت اسام اعضاء المجلس الآخرين، ومعظمهم لم يشارك في النقاش وكل له سببه، عدم الرضى عن هذه الصفقة الحربية وامتناعي من توقيع عقد تصليح البناءة وهنا اشيرى العضو الكردي في المجلس قائلاً ان كلفة التصليح هي من صندوق اعمار العراق وهذه ليست اموال عراقية بل امريكينة؛ فلماذا كل هذا النقاش؟ اجبته بشيء من الحدة كلاً انها اموال عراقية وهي التي كانت مجمدة في السابق وقد وضعتها الامريكاني في صندوق اسموه وعليها اعمار العراق وعليها المحافظة على كل فلس منها... قال ذات المفوض ان الطريقة الوحيدة للخلص من هذه الورطة هو ابلاغ الجانب الامريكيني انشاً لا نرغب بالتوقيع على هذه الاتفاقية وبذلك لا نحلل المسؤلية... شعرت ان هذا الحل هو هروب من المسؤلية وبقيت وحدي غرود خارج السرب. بدأ ذلك المتعهد الذي لم تكن نعرف من هو ولم نر وجهه ، والذي كما يبدو قد تعاقد معه جابرت تلاك باسم المفوضية بصريته البناءة بشكل سيء

وكانت قراراته تصليح لم تكن تتجاوز ال 250 الف دولار ولكن الملايين ذهبت ادراج الرياح ولم يدر احد ن وكيف ذهبت تلك المبالغ لان جابرت تلاك اثبت عن تقديم اي مستند يينا حول الموضوع ولا يدرى احد كيف تم دفع المبلغ الذي لم يوقع على صرفه أي من اعضاء مجلس المفوضين بحدود علمي على الاقل. عندما انتقلت المفوضية الى البناءة كان كل شيء فيها بائساً ، ارض الطوابق فرشت بسجاد رخيص لتلا نظهر العيوب في الموزاييك والسقف التي كان يفترض ان تطلو وتصلح وتبيح وضعت لها سقفوا معدنية رخيصة ومعلقة لتغطي الفتحات والشقوق المرافق الصحية القديمة جداً ابقيت على ما هي عليه وبشكل رديء جداً، المصاعد

يطلبون من مجلس المفوضين قبل انتهاء فترات عملهم ان يفتحوا الامم المتحدة وتطلب منها تحديد فتراتهم للعمل في العراق مجدداً وهذا الامر يعني انهم كانوا سعداء في العراق واستفادتهم عالية جدا ولاسيما من الناحية المادية. امام مثل تلك الازراء القائلة بان فريق الامم المتحدة " سينزل " ان طلبنا منه عدم تجاوز مجلس المفوضين وصلاحياته ، وهي اراء كسبحة طبعيا ، لم يكن امامنا في بعض الأحيان ولاسيما عند قدوم فترات الانتخابات ، سوى الصمت والحزن .

تلقف الاعلام هذه الاقوايل والاحاديث تقابل من قبلي بابسامة مصحوبة بحزن واسف للمطوية لإنجاز العمليات لما يقال ذلك لأن معظم المفوضين كانوا يتصرفون باستقلالية وحياذبية عدا مفوض واحد كان يمثل الى جهة معينة ويتباهى بذلك ، علما بان هذا المفوض لم يستطع ولم تسمح له بان تكون وجهة نظره الخاصة ذات تاثير على سياسة المفوضية المستقلة تماما عن جميع الكتل والكتابات. هذه السياسة التي ربما كانت احد اسباب رفض طلبيات اثنين من مجلس المفوضين لتكون بعدها فترة لتكوين وتطوير التخصصات المطلوبة لإنجاز العمليات الانتخابية القادمة التي أصبحت توارثها معظم منابئة آيات ممنوع المساء بها .

بدأنا كمجلس مفوضين بتقسيم العمل وتشكيل لجان مقابلة المتقدمين الى الوظائف التي اعلنها في الصحف الخريين الدينين الكبارين والسياسيين، ولاسيما الذين وقفوا في السابق ضد العملية الانتخابية باعتبارها مؤامرة امريكينة ، شائعة كون مفوضية الانتخابات تنظيما وشعبيا و على الاقل تاثير باوامر الخريين الدينين الكبارين واستمر هذا التصور حتى بعد ان اتعمنا الانتخابات الاولى . ولكن بعد ان بدأ العرب السنة بدركون ان مقاطعة الانتخابات لم تكن في صالحهم ما يوجب عليهم المشاركة الفعالة في عملية الاستفتاء على الدستور وفي عملية انتخاب البرلمان العراقي الجديد بدأت الامم تتخفي واصبح التقرب من المفوضية ضرورة لبعض من سياسي تلك الفئة على وجه الخصوص .

في تلك الاثناء قابلت بعض الانتخابات الاولى في قصر المؤتمرات السيد صالح المطلك الذي اطلق على تنظيمه فيما بعد اسم جبهته الحور الوطنيين وتحدث معه عن انتخابات 15/15 كانون اول -ديسمبر 2005/2005 والتحديات التي تقوم بها المفوضية وضرورة مشاركة جميع القوى في العملية الانتخابية المقبلة ومما ذكره السيد المطلك ان احد الامور التي تشغله هو المفوضية وتبعيتها لاجزاب ذات توجه مذهبي بليل ان جميع من فيها من حزب واحد .

قلت له ان المفوضية مستقلة تماما ولا تتبع اي حزب سياسي ومعظم اعضاء مجلس المفوضين من المستقلين. اما موضوع كون الغلبية عليها من مذهب واحد فيسبب انه اثناء التقديم لشغل الوظائف فقد تسانس المفوضية لم يتقدم سوى العاملين حاليا ومعظمهم من المذهب الشيعي في حين لم يتقدم من اصحاب المذهب الاخر الا القليل القليل الاكثرا السيد المطلك ، وهذا ما حصل فعلا ، ان المفوضية لم تنظر الى الدين او الطائفة او القومية عند التعيين ، وقلت له ايضا ان كان لديك شخص تودون تعيينه فاعكم بانه سيحين في حال انطبق شروط التعيين عليه. عندما اتسم المطلك وقال عليه شخص له انني استطيع تعيينه... اجبته نعم ارسله لي عدأ. وتعالى ثم ذلك ان في اليوم التالي اعلمتني دائرة استعلامات المفوضية ان شخصاً مرسلأ من الدكتور صالح المطلك يود مقابلتي .

دخل شخص له من العمر ما يقارب الاربعة عقود شرقي الملامح ويمتسح بوجي ك وجهه بالطيبة وقال انا "طه المهدي" ارسلني الى الانتخابات صالح المطلك. قلت نعم اعلم لك وسلمته لاستمارة لتقوم بعملها تمهيدا لأخذ موافقة مجلس المفوضين على تعيينه... في تلك الاثناء دخلت عرفة المفوضية عائدة للصحلي، فقلت لها هذا طلب تعيين الاخ طه المهدي فوافقت عليه تم ارسلت الابان بالشيعة للحكم وأن هذه المفوضية تلتقى تعليماتها من

مكتب سماحة السيد علي السيستاني ومن حزبي الدعوة برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية برئاسة سماحة السيد عبد العزيز الحكيم.

كسأت مسأل هذه الاقوايل والاحاديث تقابل من قبلي بابسامة مصحوبة بحزن واسف للمطوية لإنجاز العمليات لما يقال ذلك لأن معظم المفوضين كانوا يتصرفون باستقلالية وحياذبية عدا مفوض واحد كان يمثل الى جهة معينة ويتباهى بذلك ، علما بان هذا المفوض لم يستطع ولم تسمح له بان تكون وجهة نظره الخاصة ذات تاثير على سياسة المفوضية المستقلة تماما عن جميع الكتل والكتابات. هذه السياسة التي ربما كانت احد اسباب رفض طلبيات اثنين من مجلس المفوضين لتكون بعدها فترة لتكوين وتطوير التخصصات المطلوبة لإنجاز العمليات الانتخابية القادمة التي أصبحت توارثها معظم منابئة آيات ممنوع المساء بها .

بدأنا كمجلس مفوضين بتقسيم العمل وتشكيل لجان مقابلة المتقدمين الى الوظائف التي اعلنها في الصحف الخريين الدينين الكبارين والسياسيين، ولاسيما الذين وقفوا في السابق ضد العملية الانتخابية باعتبارها مؤامرة امريكينة ، شائعة كون مفوضية الانتخابات تنظيما وشعبيا و على الاقل تاثير باوامر الخريين الدينين الكبارين واستمر هذا التصور حتى بعد ان اتعمنا الانتخابات الاولى . ولكن بعد ان بدأ العرب السنة بدركون ان مقاطعة الانتخابات لم تكن في صالحهم ما يوجب عليهم المشاركة الفعالة في عملية الاستفتاء على الدستور وفي عملية انتخاب البرلمان العراقي الجديد بدأت الامم تتخفي واصبح التقرب من المفوضية ضرورة لبعض من سياسي تلك الفئة على وجه الخصوص .

في تلك الاثناء قابلت بعض الانتخابات الاولى في قصر المؤتمرات السيد صالح المطلك الذي اطلق على تنظيمه فيما بعد اسم جبهته الحور الوطنيين وتحدث معه عن انتخابات 15/15 كانون اول -ديسمبر 2005/2005 والتحديات التي تقوم بها المفوضية وضرورة مشاركة جميع القوى في العملية الانتخابية المقبلة ومما ذكره السيد المطلك ان احد الامور التي تشغله هو المفوضية وتبعيتها لاجزاب ذات توجه مذهبي بليل ان جميع من فيها من حزب واحد .

قلت له ان المفوضية مستقلة تماما ولا تتبع اي حزب سياسي ومعظم اعضاء مجلس المفوضين من المستقلين. اما موضوع كون الغلبية عليها من مذهب واحد فيسبب انه اثناء التقديم لشغل الوظائف فقد تسانس المفوضية لم يتقدم سوى العاملين حاليا ومعظمهم من المذهب الشيعي في حين لم يتقدم من اصحاب المذهب الاخر الا القليل القليل الاكثرا السيد المطلك ، وهذا ما حصل فعلا ، ان المفوضية لم تنظر الى الدين او الطائفة او القومية عند التعيين ، وقلت له ايضا ان كان لديك شخص تودون تعيينه فاعكم بانه سيحين في حال انطبق شروط التعيين عليه. عندما اتسم المطلك وقال عليه شخص له انني استطيع تعيينه... اجبته نعم ارسله لي عدأ. وتعالى ثم ذلك ان في اليوم التالي اعلمتني دائرة استعلامات المفوضية ان شخصاً مرسلأ من الدكتور صالح المطلك يود مقابلتي .

دخل شخص له من العمر ما يقارب الاربعة عقود شرقي الملامح ويمتسح بوجي ك وجهه بالطيبة وقال انا "طه المهدي" ارسلني الى الانتخابات صالح المطلك. قلت نعم اعلم لك وسلمته لاستمارة لتقوم بعملها تمهيدا لأخذ موافقة مجلس المفوضين على تعيينه... في تلك الاثناء دخلت عرفة المفوضية عائدة للصحلي، فقلت لها هذا طلب تعيين الاخ طه المهدي فوافقت عليه تم ارسلت الابان بالشيعة للحكم وأن هذه المفوضية تلتقى تعليماتها من

بعد يومين عاد السيد المهدي وكانت الموافقات قد تمت وقال لي اريد ان اتحدث الحكم بشيء... قلت له... تفضل قال: إن انتخابات مجلس النواب ستحصل بعد اشهر قليلة وأنا مرشح لأن أكون نائبا فهل ترى ان اسير قدماً في موضوع تعييني في المفوضية؟ وحينما بعد ذلك القصة الدليل قلت له يمكنك ان تعمل حالياً وعند ترشيحك رسمياً تقدم استقالتك من المفوضية واصفت مازحاً وسندف امام الباب وناخذ سلام ونسندف "سعادة النائب" شخصنا سوية وقال: طيب دعني افكر .

ذهب السيد طه المهدي ولم يعد وعند اعلان نتائج انتخابات 15/15 كانون اول -ديسمبر / 2005 كان اسمه من بين الفائزين بمقعد برلماني وقد تمتعت له النجاح وقد ناديت به بعد ذلك وسدف ان التقيته في طائرة اقلنا من عمان الى بغداد "سعادة النائب" كما وعدته. قد تعطي هذه القصة الدليل القاطع على ان معظم المفوضين لم يكونوا من النابيين لاجزاب علما باننا شعنا كل عراقي للمشاركة في العملية الانتخابية والسيد صالح المطلك بالذات يعلم جيدا بعد ان زارني في مكتي عدة مرات في ابول -سبتمبر 2005م حليبه في ذلك الوقت السيد ميثاس اليوسفي رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي لاستسلام ومعرفة كيفية تسهيل الكيانية السياسية بيننا كنا ننفذ على مسافة واحدة من جميع الاحزاب والكتلتات السياسية وان العملية الانتخابية ليست لها اي طابع مذهبي او ديني او قومي بل هي عراقية فقط .

ولأن الشيء بالسيد يذكر اقول انني التقت السيد صالح المطلك في شهر تشرين الثاني -نوفمبر 2007 اثناء انعقاد مؤتمر هيئة الاعلام والاتصالات العراقية في العاصمة الاردنية عمان حيث طلب مني ويشكل لم توقعه ان اعقد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه ان الانتخابات التي جرت في 15/15 كانون اول -ديسمبر 2005/2005 مزورة بالكامل .. قلت له وقد اخذني العجب ان الانتخابات لم تكن مزورة وان حصلت فيها بعض حالات تزوير في بعض المناطق فقد كشفت المفوضية معظمها وعالجتها. تم كيف تريدين ان اعلن ان الانتخابات مزورة وانا صادق على نتائجها ؟؟ ولماذا من اقوم بذلك ؟؟ اهو عمل بقيد العراق ؟؟ افترقا وانا غير سعيد لانني قد نبشأ انه يستطيع التاثير على نتائج الانتخابات ، واجبي وهو امر من سابع المستحيلات .

كانت هذه المقابلة هي الاخيرة ولم اعد اراه سوى في التلفزيون وهو يصعد سلام الوظيفية بحيث اصبح نائبا لرئيس الوزراء في حكومة السيد نوري المالكي الثانية وعلما ان اقرب السياسي في هذا الزمن ، اما انا فقد احدثت مع المفوضين الاخرين، باستثناء مفوضة واحدة، على التقاعد ربما لأن مجلس النواب، الذي جئنا به، اعتبرنا غير صالحين لاستمرار عملنا في المفوضية و اجراء انتخابات شفافة ونزيهة لأن مفهوم النزاهة يختلف بيننا وبينهم تماما .

واضاف رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية هذا الشيء يقير المزيد من الاستغراب والتعجب؛ وكيف يمكن ان نطابق قضية مهمة ومركزية، بهؤلاء الافراء الذين قد يكونون أشخاصا جيدين، وإن شاء الله يكونون كذلك... ولكن لا يعلم الشعب لو سيستمخ هؤلاء الاخوة السبعة و الضمانية او التسعة من تحمل مسؤولية عظمي بهذا الحجم وبهذا الشكل... وقال السيد الحكيم: انا اعتقد ان هذه القضية يجب ان تبحث بشكل جدي ويتخذ قرار واضح تجاه اعمال

كان هذان التصريحان بمثابة طوق نجاة للمفوضية ومجلسها فمن ناحية يدلان على ان هذه المفوضية، وهذا المجلس، ليسا شيعيين كما ينشر ويقال ويتردد والا لما هوجمت المفوضية من قبل السيد الحكيم وهو من قادة الطائفة الشيعية في العراق، ومن ناحية اخرى اعطت هذه التصريحات إشارة لجلس المفوضين بضرورة "الانفتاح على جميع الجهات السياسية العراقية والحديث معها والاصحاح عن روية المفوضية للانتخابات المقبلة بدلاً من البقاء بعيداً عنها ما يترك ويخلق تصورات لدى تلك الفئات التي تؤمن على الاقل معظمها بنظرية المؤامرة بين المفوضية ومجلسها الجديد غير المعروف، يجب المؤامرات وخطط لانقلابات التي ما شابه ذلك .

كان الهجوم على مجلس المفوضين متواصلاً، فالجهات المقاطعة للمعلة الانتخابية تعتبر المفوضية "افتراس الاحتلال امريكيني للعراق" اما الجهات المؤيدة للعملية الانتخابية فقد كانت ترغب، بشكل او باخر، بان تكون المفوضية العراقية التي اقراها السفير بريمر من دون اطلاع القوى السياسية الكتل للكل السياسية الرئيسية، وكذلك فبدأنا اتصالاتنا مع الحكومة العراقية لتصحيح هذا الخلل، وطرحتنا هذه المسألة في المؤتمر الوطني الذي عقد قبل اسبوع. ونحن جادون في متابعة هذه القضية وإعادة النظر في هذه القوانين التي تشكل ضراً على الديموقراطية في العراق الجديد .

واكد السيد الحكيم ان من صلاحيه الحكومة العراقية الادارة هذه القوانين وقال: ان قانون المفوضية العليا للانتخابات منح كل الصلاحيات ذات الصلة بالانتخابات الى لجنة سياسية شكلتها الامم المتحدة من دون مشاركة الشعب العراقي، فشكلتها على معرفة بالمواسفات التي اختير هؤلاء على اساسها، من دون التشكيك بشخصيات هذه اللجنة وهي غير معروفة جيداً للعراقيين .

واضاف والاخطر من ذلك ان كل الامور المرتبطة بالانتخابات



عمار الحكيم

محصورة في اعضاء هذه اللجنة، من تنفيذ القوانين المتعلقة بالانتخابات، الى الاشراف والتفخيز والنظر في الشكاوى. فهذه اللجنة تنفيذية وتشريعية وقضائية في الوقت نفسه، وهذا امر لا نجده في أي مكان في العالم المتحضر الذي يحرص على فصل السلطات. فكيف تمكن كل هذه

الصلاحيات للجنة واحدة؟ بعد حوالي ثلاثة اسابيع ادلى سماحة السيد عبد العزيز الحكيم بتصريح امثال قال فيه: "ان هناك مجموعة من القوانين وضعتها السفير بريمر في ليلة ظلماء، بعد حل مجلس الحكم وقبل ان تشكل الدولة العراقية وتمتلك السيادة وبدون مشورة اقرت مجموعة من القوانين تنعقد انها غير صالحة وغير صحيحة من جملة هذه القوانين هو تشكيل المفوضية العليا للانتخابات".

واضاف السيد الحكيم في البداية وفي مرحلة بحث اسماء اعضاء هذه المفوضية، كان دورها يطرح للاشراف على الانتخابات ولكننا فوجئنا فيما بعد وبعد فترة اصدار القوانين التي كانت مخفية وغير واضحة ولم تضع بيد المسؤولين ولم يطلع عليها الاثريون. ان المفوضية اعطيت صلاحيات هائلة وكبيرة واعتبرت حكومة الى جانب الحكومة العراقية..."

واضاف رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية هذا الشيء يقير المزيد من الاستغراب والتعجب؛ وكيف يمكن ان نطابق قضية مهمة ومركزية، بهؤلاء الافراء الذين قد يكونون أشخاصا جيدين، وإن شاء الله يكونون كذلك... ولكن لا يعلم الشعب لو سيستمخ هؤلاء الاخوة السبعة و الضمانية او التسعة من تحمل مسؤولية عظمي بهذا الحجم وبهذا الشكل... وقال السيد الحكيم: انا اعتقد ان هذه القضية يجب ان تبحث بشكل جدي ويتخذ قرار واضح تجاه اعمال

كان هذان التصريحان بمثابة طوق نجاة للمفوضية ومجلسها فمن ناحية يدلان على ان هذه المفوضية، وهذا المجلس، ليسا شيعيين كما ينشر ويقال ويتردد والا لما هوجمت المفوضية من قبل السيد الحكيم وهو من قادة الطائفة الشيعية في العراق، ومن ناحية اخرى اعطت هذه التصريحات إشارة لجلس المفوضين بضرورة "الانفتاح على جميع الجهات السياسية العراقية والحديث معها والاصحاح عن روية المفوضية للانتخابات المقبلة بدلاً من البقاء بعيداً عنها ما يترك ويخلق تصورات لدى تلك الفئات التي تؤمن على الاقل معظمها بنظرية المؤامرة بين المفوضية ومجلسها الجديد غير المعروف، يجب المؤامرات وخطط لانقلابات التي ما شابه ذلك .

كان الهجوم على مجلس المفوضين متواصلاً، فالجهات المقاطعة للمعلة الانتخابية تعتبر المفوضية "افتراس الاحتلال امريكيني للعراق" اما الجهات المؤيدة للعملية الانتخابية فقد كانت ترغب، بشكل او باخر، بان تكون المفوضية العراقية التي اقراها السفير بريمر من دون اطلاع القوى السياسية الكتل للكل السياسية الرئيسية، وكذلك فبدأنا اتصالاتنا مع الحكومة العراقية لتصحيح هذا الخلل، وطرحتنا هذه المسألة في المؤتمر الوطني الذي عقد قبل اسبوع. ونحن جادون في متابعة هذه القضية وإعادة النظر في هذه القوانين التي تشكل ضراً على الديموقراطية في العراق الجديد .

واكد السيد الحكيم ان من صلاحيه الحكومة العراقية الادارة هذه القوانين وقال: ان قانون المفوضية العليا للانتخابات منح كل الصلاحيات ذات الصلة بالانتخابات الى لجنة سياسية شكلتها الامم المتحدة من دون مشاركة الشعب العراقي، فشكلتها على معرفة بالمواسفات التي اختير هؤلاء على اساسها، من دون التشكيك بشخصيات هذه اللجنة وهي غير معروفة جيداً للعراقيين .

واضاف والاخطر من ذلك ان كل الامور المرتبطة بالانتخابات

طاولة وطن

أجرى الساسة العراقيون مفاوضات مكثفة وكثيرة منذ بدء تشكيل الحكومة العراقية في 2005 وحتى يوم كتابة هذا المقال ، بغية الوصول لحالة من الوفاق السياسي الذي يحظى بتوافق مجتمعي يُعطي هذا الاتفاق قوة ورسالة وديمومة . لكن للأسف فشلت كل تلك المفاوضات والسبب الرئيسي بفشلها من - وجهة نظري- : كونها مفاوضات تحمل أفكار حزبية وقومية ومذهبية لم ترتق لتكون مفاوضات تحمل هم (الوطن والمواطن) ، بل ان الشعب بدأ يفقت الجاسنين الى طاولة المفاوضات كونه على دراية بانهم يناقشون " مصالحهم الضيقة ومصالح احزابهم وقومياتهم وماهيمهم " على طاولة مفاوضات العراق وعلى حساب مصلحته وحقوق شعبه . فلك الطاولات الحوارية كانت جزء من تعقيد المشاكل ، وليس باباً من ابواب الحل الجذري ، ولاسلف الشديد فإن البعض من الفاسدين تسلل عبر تلك الطاولات باسم الحزب او المذهب او القومية وهو متعامل على الوطن ويعمل لإسقاطه والانتماق من شعبه الذي لا يزال يعيش الاستعمارين (الاقتصادي والسياسي) ، محاولين فرض الإقامة الجبرية عليه بعد ان لامست بصيرته شعاع النور. والسؤال المهم : كيف الخلاص من هذه الضباب البشريّة التي تعرت على طاولة الحوار الوطني ، او ما نسميها طاولة الضياع الوطني.

لن نخلف في كون هذا الوفاق الجبيل يعيش مجموعة أزمات : فهو على حافة مأزق اقتصادي مميت ، وفي فوضى أمنية رمادية اللون ودونهما إرهاب مفتوح ، وستندثره أزمة سياسية خانقة أرغمت كثير من القوى السياسية لتغيير خطاباتها بل وارسال رسائل ايجابية للشعب لغرض كسب الود وضمان ديمومة بقاء تلك الاحزاب ... في حين بدأت بعض الشخصيات المنسلة الى طاولة الحوار الوطني ان ترسم لنفسها دوراً مهماً في الانضمام الى هذه الطاولة التي ستؤدي الى ضياع الوطن لا لي انقاده ، محذرين من مغبة تخلل شخصيات الفساد واصحاب الطموح الشخصي والظانين لطاولة الحوار الوطني لانهم يسعون لتحويل كل الوطن الى مقابر .. للضياع كما تنقل لنا القصص تتعاش على نيش القبور .ويبدو من ما تقدم : اننا امام مشهد عبثي سيقدد البلاد الى الضياع والخراب اذا لم يتم تلافي الامر بسرعة وحكمة ، لان المعادلة في نفسها منذ الانتخابات الاخيرة التي عبر بها الشعب عن رأيه في الالاء السياسي من خلال بعض المشاركة المدنية، فالهدف الرئيس من كل الحوارات كان تشكيل الحكومة أولاً واخيراً، وبما يضمن حماية مصالح المتعنتين ومابون ذلك يكلف البلد الى الخراب. السؤال الآن : ماذا نضاق في هذه المرحلة ، وكيف يمكن ان نجد سبيلا جديدا لتفعيل الحوار الوطني المبني على اساس اعادة الروح الثوية للشعب العراقي ، واعادة ترميم شتات البلاد المقسم مابين الطائفة والقومية والازباب من جانب ، ومابين افات ومقاييد الفساد التي اصحبت اخطر بكثير من الاستعمار من جانب اخر .. بل ان الفساد شارك بشكل فاعل في تحطيم مستقبل وآمال المواطنين في ان يكون لهم طموح في الخروج من مأزق الضيق والام والمعاناة التي رافقتهم لخمسعة عام ولازالت. نحن بحاجة الى طاولة حوار وطنية يجلس حولها من بين الوطن وبهم ، ولاتتركز للشيطان نسمة ينقد منها بينهم .. اننا نرس يومنا الى وشعبه. قديمه الذي يستحق التصحية والغناء، والابتنار والجود وبأعلى مايمكن لكي يعود وطننا للجميع ، فنحن بامس الحاجة اليوم الى ان نجتمعنا طاولة حوار وطني خاصة ونحن نمر بمغاص صعب جداً لايمكن ان نتجاوزه ولانتهيدي والوحيد . بل بالتحقيق والتدبير والتوحد والتخطيط والمتابعة ، ولايمكن تلك العناصر ان تتحقق الا بشخصيات وطنية مؤمنة بأحقية العراق وشعبها والكريم والدور الريادي الذي يتناسب وتاريخ وحضارة وتضحيات العراق وابنائها . طاولة الحوار الوطنية قد تكون حسب توقعاتي "طاولة العشاء الاخير" ، فالعقبات في طريق الحوار الوطني كثيرة ومعقدة وتربط بشكل او باخر بضموم وطبيعة القضايا الشائكة محل الحوار : لذا فإن الأشكال بالامر الجوهري المهمة التي تمس حياة المواطن

وتفقت مستقبل البلد من دون ان ننغذ اي مشروع ومنها وزارة الصحة التي اوردته ديوان الرقابة المالية في تقريره السنوي لعام 2012 وهي سنوات وفرة مالية كانت تحصل خلالها الوزارات على مبالغ مالية تتجاوز مليارات الدنانير من دون ان تنغذ اي مشروع ومنها وزارة الصحة التي (بلغ اجمالي المبالغ التي تم اطلاقها من وزارة المالية الى ديوان وزارة الصحة مبلغ 241 مليار دينار خلال سنة 2010 وتمثل نسبة 17 بالمئة من التخصصين الكلي البالغ ترليون واربعمائة وواحد وثلاثين ملياًر وتسعمائة وستين مليون دينار مع احتفاظ الوزارة برصيد قياسي مدور لدى المصرف بلغ خمسمائة واربعة وثمانون ملياراً ومائة وثمانية وثلاثون مليون دينار ...) مثل هذا المبالغ بل اقل منها لو خصصت لوزارة الصحة في اية دولة لاشتهت مستشفيات منطورة جدا مع تجهيزها باحدث الاجهزة والمعدات وادوية ومستلزمات طبية اخرى... لكنه الفساد وليس سواء الذي حرم المواطن من ابسط الخدمات ويجمع اثارها ويجعلها يبيد عن العلاج في خارج العراق .. وكماثل على ذلك الجارة تركيا التي يتوجه الناس اليها لتلقي العلاج في مستشفياتها المنتشرة في كل المناطق ومنها مستشفى في اسطنبول التي طرقتني الطرف في مراجعتها لاطلع على ما تسهم من اجهزة فحص حديثة مابيك من حسن الرعاية وسعة صدر الطبيب والملاك التمريضي والتي لها اثرها الايجابي على المريض على عكس التعامل السيء الذي نواجهه من مراجعتنا للطبيب في اغلب الاحيان ... كما يمكن ان ليس المراجع البعيد المستشفيات الحرس على منع صورة ايجابية لمراجعتها فتوفر وسائل نقلهم من السكن واليهما وياوقات منتظمة كما يحرص على التوجه للمستشفى فيها على ملائمتهم ومتابعة اوقات علاجهم وراحتهم في الليل والنهار ... صحيح ان المستشفيات تقاضي لقاء هذه الخدمات مبالغ ليست قليلة لكك عند المقارنة مع واقعا الصحي لايمكك الا ان تشعر بالاسى والام حتى ان احد العراقيين من اهل الموصل كان يصاحب زوجته للعلاج لسعال وبالم عن السبب الذي يحول دون وجود مثل هذه المستشفيات في العراق وقال كان يمكن لو كان هناك حارس وشعور بالمسؤولية ان تبني في كل محافظة مستشفى مشابهة ان لم تكن افضل من مستشفى اسطنبول . الحديث عن الرعاية الصحية للمواطن التركي المقيم يحتاج الى اكثر من موضوع كما ان هذه المستشفى ليست الا مثال بسيط لواقع طبي وعلاجي متطور اضافة الى ان هدفنا اصلا من هذا الموجز لجزء قليل عن واقع الضمات الصحية التي يتلقاها الانسان في تركيا يهدف لنقد واقعا الصحي وجعلنا نسال هل من سبيل الى تحسين الخدمات العلاجية والصحية في العراق ؟ ومتى نتمتع بنظام تأمين صحي تعمل به جميع دول اوربا ودول اخرى في المنطقة مثل تركيا ؟؟ تصريحات وزير الصحة الدكتور عبد الصاحب العلوان الذي انتقد فيها قلة التخصصيات في الوزارة لوزارة عانت من الاهمال والفساد تتطلب من مجلسي النواب والوزراء اعادة النظر بشأنها عسى ان يتمكن هذا الوزير من تحقيق شيء ايجابي .. فواقعا الصحي مأساوي ولا انظكم ايها السياسيون تشعرون بمعاناة المواطن لان مواقعكم تنح لك فرص العلاج لكم ولعوائلكم خارج العراق وعلى حساب الحكومة فلا تملك غير القول احذروا غضب الهه وغضب الشعب .

الذين يحيكون دستاسهم في الغرف المظلمة.

الذين يحيكون دستاسهم في الغرف المظلمة.